14 أكتوبر
14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات

الأحد 5 اكتوبر 2025 الموافق 13 ربيع الآخر 1447 هـ - العدد 17990 - السنة 57 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر

www.14october.com

دولة الإمارات.. حضور استثنائي ودعم متواصل لليمن

علي عبدربه غزال

تأتي زيارة دولة رئيس الوزراء سالم صالح بن بريك إلى دولة الإمارات ولقاؤه بصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، كترجمة عملية لعمق العلاقات الأخوية بين البلدين، ولتؤكد مجدداً أن الإمارات ستظل حاضرة في مختلف المنعطفات اليمنية، دعماً واستقراراً وتنمية.

فاللقاء لم يكن مجرد بروتوكول سياسي، بل محطة مهمة أعادت التأكيد على النهج الثابت لدولة الإمارات في الوقوف إلى جانب الشعب اليمني في مواجهة التحديات المتراكمة، ومد يد العون في مختلف المجالات الإنسانية والاقتصادية والأمنية. وهو ما يعكس رؤية سموه بأن استقرار اليمن وأمنه جزء لا يتجزأ من استقرار المنطقة كلها.

لقد شكلت هذه الزيارة علامة فارقة في مسار العلاقات الثنائية، حيث فتحت آفاقاً جديدة للتعاون بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق للشعب اليمني ما يتطلع إليه من أمن وتنمية وازدهار. كما أن رسائل الود والتقدير المتبادلة بين قيادتي البلدين تؤكد أن العلاقات ليست وليدة اللحظة، وإنما تقوم على جذور راسخة من الأخوة والتاريخ المشترك.

إن ما يميز سياسة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، تجاه اليمن هو وضوحها واستمراريتها؛ فهي سياسة لا تعرف التردد، بل تستند إلى قناعة راسخة بأن اليمن يستحق الوقوف معه في كل الظروف. وقد برهنت الإمارات خلال السنوات الماضية على أنها الشريك الأوفى لليمن، سواء عبر المساعدات الإنسانية والإغاثية، أو عبر دعم مؤسسات الدولة اليمنية، أو عبر المشاريع التنموية التي وصلت آثارها إلى مختلف المحافظات.

من هنا، يمكن القول إن هذا اللقاء الناجح لم يكن مجرد حدث سياسي، بل تجسيد حي لمسيرة دعم غير محدود يقدمه سموه ودولة الإمارات للشعب اليمني الشقيق. مسيرة عنوانها العطاء ومضمونها الإخلاص، هدفها أن ينعم اليمن بالاستقرار والسلام، ويستعيد مكانته الطبيعية في محيطه العربي والإقليمي.

الشبحي يدشن المخيم الطبي المجاني في مديرية خورمكسر

14 اكتوبر / رياض مطر :

دشن الدكتور سالم الشبحي وكيل وزارة الصحة والسكان لقطاع السكان امس، يرافقه الدكتور احمد مثنى البيشي مدير عام مكتب الصحة والسكان بالعاصمة عدن، المخيم الطبي المجاني المقام في المجمع الصحي الذي اقامته مؤسسة احسان للتنمية الانسانية بمديرية خورمكسر لمرضى القلب والضغط والسكر.

وخلال التدشين القى الدكتور سالم الشبحي كلمة أكد فيها حرص وزارة الصحة والسكان على تشجيع مثل هذه الأعمال الإنسانية.. شاكرا مؤسسة الإحسان الإنسانية على تنفيذها لهذا المخيم والمؤسسات المالية وشركات الادوية الداعمة لها.. داعيا المؤسسات وشركات الادوية المحلية الأخرى إلى المشاركة في النهوض بالوضع الصحي.

وتمنى الدكتور الشبحي في كلمته نجاح هذا المخيم في تحقيق هدفه المرجو منه في معاينة وعلاج اكبر عدد من المرضى المستهدفين.

من جانبه ابدى الدكتور احمد مثنى البيشي مدير عام مكتب الصحة والسكان في عدن سعادته بقيام هذا المخيم الذي يقام في ظروف اقتصادية صعبة بالنسبة لجميع المواطنين وخاصة المرضى ممن يحتاجون الى العلاج، معاينة وتشخيصا ودواءً.

وأوضح د. البيشي قائلا : ان مكتب الصحة والسكان في عدن ومنذ 3 سنوات سعى لإقامة عديد من المخيمات الطبية المجانية في جميع مديريات محافظة عدن استهدفت المصابين بالامراض المزمنة وقامت بتزويدهم بالأدوية اللازمة واليوم نعتبر اقامة هذا المخيم تكريسا لهدفنا في مساعدة المرضى لتخفيف التكاليف الاقتصادية التي يتسبب بها علاجهم ودواؤهم.

ووجه الدكتور البيشي دعوته إلى المؤسسات والشركات الدوائية لتبني قيام مثل هذه الأعمال الإنسانية التي تخدم المرضى وتخفف عنهم ضغوط الحياة الاقتصادية والصحية.

إلى ذلك قدم الدكتور جهاد سلطان مدير عام الصحة بمديرية خورمكسر شكره إلى مكتب الصحة بعدن لسعيه الحثيث في ايجاد كل الوسائل لمساعدة المرضى من كافة الشرائح ومنها جهوده في اقامة هذه المخيمات الصحية المجانية الإنسانية.

كما قدم شكره لمؤسسة الإحسان التنموية والمؤسسات والشركات الداعمة لها في اقامة هذه الفعالية التي تستهدف مرضى القلب والضغط والسكر.. متمنيا ان تصل الخدمة العلاجية والشفاء لكل المرضى الذين سيزورون مجمع خورمكسر خلال الايام الاربعة الجارية وهي المدة المقررة لإقامة هذا المخيم.

من جانبها اوضحت الدكتورة سحر الهاشمي مديرة مؤسسة احسان للتنمية الانسانية الجهة المنفذة للمخيم أن هذه الفعالية تأتي بالتزامن مع اليوم العالمي للقلب وتحقيقا للهدف الإنساني الذي تنشده مؤسسة الإحسان للتنمية تجاه شرائح مرضى القلب والضغط والسكر في مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم للأدوية وخدمات المعاينة والتشخيص بشكل مجاني.. شاكرة لكل الايادي البيضاء التي ساهمت في انجاح هذه الفعالية الإنسانية المجانية ابتداءً من مكتب الصحة / عدن مروراً بالمؤسسات والشركات الدوائية الداعمة لهذا المخيم الذي خصص اليومين الأول والثاني لمرضى القلب فيما خصص اليومين الثالث والرابع لمرضى الضغط والسكر.

ومن المقرر ان يقوم بمعاينة المرضى القادمين إلى المخيم نخبة من الأطباء الاختصاصيين في أمراض القلب والضغط والسكر.. يساعدهم كادر تمريضي وفني ذو خبرة كبيرة في خدمة المصابين في هذه الامراض.

حضر الافتتاح عدد من المسؤولين في مكتب الصحة والسكان في عدن وممثلو الشركات والمؤسسات الدوائية الداعمة للمخيم وعدد من ممثلي وسائل الإعلام .

كلية الحقوق بجامعة عدن تجري المقابلات الشخصية لطلاب المفاضلة

عدن/ خاص:

أجريت في كلية الحقوق بجامعة عدن، المقابلة الشخصية مع جميع الطلاب الذين اجتازوا امتحان المفاضلة التحريري، وذلك ضمن إجراءات القبول والتسجيل للعام الجامعي الجديد.

وترأس اللجنة القائم بأعمال عميد الكلية الدكتور سعيد باخبيرة، بمعية نواب العميد، ورؤساء الأقسام المختلفة، حيث جرت مقابلة كل طالب بشكل فردي، مع التركيز على المظهر الخارجي للطلاب لما يمثله من أهمية في شخصية دارس الحقوق، بالإضافة إلى اطلاعهم على النظام الصارم السائد في الكلية، كما تضمنت المقابلات طرح أسئلة متنوعة تتعلق بالثقافة العامة، إلى جانب سؤالهم عن الدافع وراء اختيارهم الدراسة في كلية الحقوق.

ومن المقرر أن يتم إعلان النتيجة النهائية للمقبولين في الكلية، على أن تُنشر في المواقع الإلكترونية الرسمية لجامعة عدن وفي مختلف وسائل الإعلام، بما يضمن الشفافية والوضوح أمام الطلاب وأولياء أمورهم، وتؤكد كلية الحقوق من خلال هذه الإجراءات حرصها على العدالة في معايير القبول واختيار الطلاب الأكفأ والأكثر استعدادًا، انطلاقًا من رسالتها التعليمية الرامية إلى إعداد كوادر قانونية مؤهلة بالمعرفة والثقافة والانضباط، قادرة على خدمة المجتمع وتعزيز مبادئ العدالة وسيادة القانون، وبما يسهم في رفد مؤسسات الدولة والقطاع القانوني بخريجين متميزين قادرين على تحمل المسؤولية والاضطلاع بأدوارهم الوطنية بكفاءة واقتدار.

خلال أسبوع..

شرطة السير بعدن تعلن عن (1971) مخالفة مرورية بعدن

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
الإدارة العامة لشرطة السير
إدارة شرطة السير م / عدن

التاريخ ٢/١٠/٢٠٢٥

م	تاريخه	نوع الحادث	مكان الحادث	نوع الأضرار
١	٢٨ / ٩ / ٢٠٢٥ م	صدام سيارة بدراجة نارية	بئر أحمد القلوعة	مادية و جسمانية
٢	٢٨ / ٩ / ٢٠٢٥ م	صدام بين سيارتين	المنصورة خط التسعين	مادية
٣	٢٩ / ٩ / ٢٠٢٥ م	صدام بين سيارتين	خور مكسر امام فندق كورال	مادية
٤	٢٩ / ٩ / ٢٠٢٥ م	صدام بين سيارتين	المريقة محطة تعبية	مادية
٥	٢٩ / ٩ / ٢٠٢٥ م	صدام بين سيارتين	الشيخ عثمان	مادية
٦	٢٩ / ٩ / ٢٠٢٥ م	صدام بين سيارتين	المعلا حافون	مادية

تقرير العمل الأسبوعي للمخالفات المرورية المسجلة والمقيدة في النظام الآلي من تاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠٢٥ م إلى ١ / ١٠ / ٢٠٢٥ م حسب نوع المخالفة

م	المديرية	عدد المخالفات
١	قطع إشارة	٤٧
١٥	الوقوف الممنوع	٦
٢	عكس خط	١٩٠
٤	عرقلة سير	٧٧٢
٥	ممنوع الدخول يمين - يسار	٢
٦	الوقوف في الطريق العام	١
٧	لا يعمل وثائق التركية	٥٢
٨	لا يعمل رخصة قيادة	٣٦
٩	قيادة بطيش وإهمال	٤
١٠	بدون رخصة	٢٥
١١	رفض إشارة رجل المرور	١٥٨
١٢	حمل ركاب في حالة خطرة	١١
١٣	ممنوع الوقوف او الانتظار	٢٨٦
١٤	ممنوع الدخول	٢٦٥
١٥	تفاوز غير مأمون	١
١٦	استعمال البوق المزعج	٢
١٧	مخالفات أخرى	٢٦٥
١٨	إجمالي المخالفات	١٩٦١

صادر عن إدارة شرطة السير في العاصمة عدن بتاريخ / ٢ / ١٠ / ٢٠٢٥ م

عدن / خاص:

أعلنت شرطة السير في العاصمة عدن، أن إجمالي المخالفات المرورية المسجَّلة خلال الفترة من 26 سبتمبر حتى 1 أكتوبر 2025م، بلغت (1971) مخالفة مرورية، بزيادة قدرها 90 مخالفة عن الأسبوع الماضي.

وأوضحت الإحصائية أن العاصمة عدن شهدت خلال الفترة نفسها (حوادث مرورية في عدد من المديريات، مسجّلة انخفاضًا بنسبة 43 % مقارنة بالأسبوع السابق، مع تسجيل خسائر مادية قُدِّرت بنحو 2,420,000 ريال (مليونين وأربعمائة وعشرين ألف ريال).

وأكدت شرطة السير استمرار جهودها الميدانية والإجرائية لضبط المخالفات، والحد من الحوادث المرورية، حفاظًا على أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

نقابة شركة الخطوط الجوية اليمنية تنتخب قيادة جديدة

عدن / خاص :

انتخبت نقابة عمال الإدارة العامة لشركة الخطوط الجوية اليمنية عدن، برعاية رئيس مجلس إدارة الشركة الكابتن ناصر محمود قيادة جديدة للنقابة برئاسة عبدالله الشعوي.

كما جرى خلال الاجتماع الانتخابي للنقابة العامة للنقل والمواصلات في الإدارة العامة لشركة الخطوط الجوية اليمنية الذي عُقد في مقر الإدارة العامة للشركة في مديرية خورمكسر، بإشراف مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل عدن والاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب انتخاب حسن الزامكي أميناً عاماً للنقابة وخمسة أعضاء أخرين.

ووفقاً لنتائج الانتخابات النقابية لعمال الإدارة العامة للشركة، تم توزيع المهام على أعضاء النقابة على النحو التالي: عبدالكريم عليب مسؤولا ماليا، إكرام محمد مسؤولة دائرة المرأة، هديل أشرف مسؤول النزاعات، وأنوار أرسلان وعبدالله داؤود رقابة.

"الصحافة الإنسانية" تدشن اليوم مشروع "أصوات عدن الخضراء"

عدن/ خاص:

تستعد مؤسسة الصحافة الإنسانية (HJF) لتدشين مشروع "أصوات عدن الخضراء" اليوم الأحد 5 أكتوبر 2025، في حفل يقام برعاية وزير المياه والبيئة م.توفيق الشرجبي ووزير الدولة محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس.

ويهدف المشروع البيئي والمناخي، الذي يمتد لخمسة أشهر، ويُنفذ بالشراكة مع منظمة سيفر ورلد وبدعم من الاتحاد الأوروبي، وبالتنسيق مع الهيئة العامة لحماية البيئة فرع عدن، إلى تمكين 8منظمات مجتمع مدني لقيادة العمل المناخي وتعزيز حماية محميات الأراضي الرطبة الخمس في عدن.

ويشهد حفل التدشين حضوراً رفيع المستوى في قاعة حماية البيئة بالمعلا، يتقدمهم وزير المياه والبيئة، ونائب محافظ العاصمة عدن بدر معاون، إلى جانب نائب وزير الإعلام والثقافة والسياحة الأستاذ صلاح العاقل ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأستاذ منصور زيد.

وأكد بسام القاضي، الرئيس المؤسس لمؤسسة الصحافة الإنسانية ،أن المشروع سيركز على تأسيس شبكة قادة مناخية، وإصدار ورقة سياسات عامة، والعمل مع الهيئة العامة لحماية البيئة فرع عدن على تقديم ملف المحميات لـ"اتفاقية رامسار" لضمان الحماية الدولية.

يذكر أن مؤسسة الصحافة الإنسانية منظمة مجتمع مدني مستقلة غير حكومية تأسست في عدن عام 2019، وتعد إحدى أكبر المنظمات المحلية المتخصصة في اليمن في مجال العمل المناخي والبيئي وأنسنة وتطوير الإعلام.

يوميات

مدخلات التعليم واستقلال الجامعة.. الحلقة المفقودة في نهضة العرب

يكتبها / د. محمد عبد المجيد قباطي

لم تكن أزمة الجامعات العربية يومًا مجرد قصور في المناهج أو ضعفًا في التمويل، بل هي - قبل كل شيء - أزمة غياب الاستقلالية. فمنذ نشأتها الحديثة في القرن التاسع عشر، ظلت جامعاتنا أسيرة السلطة الحاكمة، تُدار بقرارات فوقية، وتُساق ببيروقراطيًا، دون أن تحظى بالمساحة المؤسسية التي تسمح لها بالتجديد الذاتي وصناعة المعرفة. بينما الجامعات الغربية، التي نشأت في ظروف مشابهة تحت عباءة الكنيسة أو الملكية، نجحت منذ قرون في انتزاع استقلالها الإداري والعلمي عبر مواثيق وقوانين جعلت منها مؤسسات حية، متجددة، قادرة على حماية رسالتها من تعسف السلطة.

الجامعة المستقلة: الشرط الغائب لنهضة الأمة

الجامعة، في جوهرها، مؤسسة نقدية لا تزدهر إلا إذا كانت مستقلة عن إملاءات السياسيين وضغوط الحكام. فقد استطاعت جامعات، مثل بولونيا وأوكسفورد في العصور الوسطى، أن تحافظ على استقلالها من خلال مواثيق ملكية أو بابوية، وهو ما سمح لها بتوسيع التخصصات، وانتخاب العمداء، وتطوير هياكلها التنظيمية على نحو مكّنها من إعادة إنتاج ذاتها مع كل جيل جديد.

في المقابل، بقيت جامعاتنا العربية تفتقر إلى مثل هذا الإطار. محاولات الإصلاح في القرن العشرين غالبًا ما اقترنت بتأميم الأوقاف التعليمية، ففقدت الجامعات استقلالها المالي، وأصبحت أكثر تبعية للدولة المركزية. ومع هذا الفقدان، تراجع دورها من منارة للمعرفة إلى مؤسسة شكلية، وظيفتها تكرار الموروث أكثر من صناعة المستقبل.

ولعل المثال الأحدث على قيمة الاستقلال المؤسسي ما شهدناه في الولايات المتحدة مؤخرًا، حين حاولت إدارة الرئيس ترامب تجميد تمويل الأبحاث في جامعة هارفارد، وقفت المؤسسة بصلابة، مستندة إلى استقلالها الأكاديمي والقانوني، ونجحت في كسب معركة قضائية انتهت بإعادة تمويل قدره 2.6 مليار دولار بقرار من محكمة فدرالية. هذا النموذج يكشف لنا جوهر الفارق: الجامعات المستقلة قادرة على حماية رسالتها ومواجهة تعسف السلطة السياسية، بينما جامعاتنا العربية، المفتقدة لهذا السند، تبقى رهينة التدخلات الفوقية التي تُفرغ رسالتها من مضمونها.

القضاء وسيادة القانون: الحصن الموازي

لكن استقلال الجامعة لا يمكن أن يقوم بمعزل عن استقلال القضاء وتعزيز مبدأ سيادة القانون. فالجامعة، حتى وإن امتلكت إرادة داخلية للتجديد، تظل في حاجة إلى بيئة قانونية تحميها من عسف السلطة. والتجربة الغربية تبرهن أن معركة التنوير لم تُخض في الحرم الجامعي وحده، بل في ساحات المحاكم أيضًا، حيث لعب القضاء المستقل دور الحارس لحرية المعرفة والتفكير. في المقابل، يضاعف غياب مثل هذه البيئة القانونية في بلداننا العربية من مأزق الجامعة، ويجعلها بلا حماية مؤسسية في مواجهة التدخلات السياسية.

بين التراث والحداثة: جسر ضروري

إن الأزمة ليست صراعًا مع الماضي بقدر ما هي قصور في عقلنة قراءته وتفعيله. فتراثنا الجامعي، بما يحمله من مؤسسات عريقة كالزيتونة والأزهر والقرويين، يمكن أن يكون معينًا للتجديد إذا ما أُعيد توظيفه في إطار مشروع نهضوي يزاوج بين الأصالة والابتكار. المطلوب ليس القطيعة مع الموروث، بل تحريره من الجمود، واستثماره لبناء جسر نحو جامعة عربية جديدة قادرة على استلهام الماضي والانفتاح على مناهج العصر.

التعليم المتميز.. المدخل الأول للتنوير

ولا يمكن إغفال أن الجامعة، مهما بلغت مواردها، ستظل أسيرة قاعدة المدخلات. فطلاب المرحلة الجامعية هم في النهاية حصيلة ما تلقّوه في التعليم الأساسي والثانوي، من مناهج وطرائق تدريس وأساليب تقويم. إن ضعف تكوين الطالب في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، وتقييد قدراته النقدية والإبداعية في سنوات التكوين الأولى، يجعلان الجامعة منشغلة بسد فجوات أساسية بدل الانطلاق نحو البحث والإبداع.

من هنا، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير التعليم العام في اتجاهين متكاملين:

- تعزيز ملكات التفكير النقدي والإبداعي: عبر مناهج تحفّز التساؤل وتطلق الخيال، بدل الاكتفاء بالحفظ والتلقين.
- تنمية مهارات البحث والتقصي: بحيث يصل الطالب إلى الجامعة مزودًا بالأدوات التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في العملية البحثية.

فالجامعة، مهما اجتهدت، لن تستطيع تجاوز قاعدة المدخلات الضعيفة، تمامًا كما تقول القاعدة الشهيرة في علوم الحاسوب: "GIGO – Garbage In, Garbage Out". فإذا كان التعليم العام ينتج مدخلات هشة، فلن يكون في وسع الجامعة أن تخرج بمخرجات نوعية قادرة على حمل مشروع النهضة.

نحو مشروع إنقاذي

إن ما نحتاجه اليوم ليس مقالات للتشخيص فحسب، بل مشروعًا إنقاذيًا متكاملاً. مشروع يضع على جدول أعماله:

- إعادة الاعتبار لاستقلال الجامعات إداريًا وماليًا.
- إحياء الأوقاف التعليمية وإدارتها بمنهج استثماري حديث.
- تعزيز استقلال القضاء وضمان سيادة القانون لحماية حرية الجامعة.
- إدماج المناهج النقدية والعلوم الاجتماعية الحديثة في قلب العملية التعليمية.
- تطوير التعليم العام بما يرفع مستوى المدخلات ويمنح الطالب أدوات التفكير النقدي والبحث.
- توفير بيئة بحثية ومادية جادة تسمح للجامعة أن تتحول إلى مختبر لإنتاج المعرفة لا مجرد قاعة لتلقينها.

خاتمة

لن تنهض أمتنا ما لم تستعد الجامعة دورها كقاطرة للتنوير ومنارة للنهضة. فالجامعة المستقلة ليست ترفًا، بل شرطًا لوجود أي مشروع حضاري. وإذا كانت الجامعات الغربية قد استطاعت أن تنتقل من هيمنة الكنيسة إلى فضاءات العقل والبحث الحر، فإن جامعاتنا العربية مدعوة اليوم إلى معركة مماثلة، معركة من أجل الاستقلال الأكاديمي والقانوني، وتجويد المدخلات التعليمية، حتى تستعيد مكانتها الطليعية، وتتحول من مستهلكة للمعرفة إلى منتجة لها، ومن أسيرة للوصاية إلى قاطرة لنهضة طال انتظارها.